المملكة العربية السعودية

جامعة الملك سعود

كلية ادارة الأعمال

تحليل نظام الاثبات الجديد

اعداد الطالب:

اشراف الدكتورة:

المقدمة

يعتبر نظام الاثبات الجديد أحد أبرز القوانين الأربعة التي قام سمو ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز بالإعلان عن إصلاحها بشكل مثالي من أجل التكيف مع المرحلة الحديثة التي تمر بها البلاد، وفي إصلاحات مختلفة تتماشى مع الرؤية السعودية تم اعتماد كافة التفاصيل والمعايير لتعزيز ثقة المواطنين السعوديين في العدالة والقانون. ويمكن القول إن عملية تطوير النظام التشريعي هي واحدة من أبرز الحملات الجارية في المملكة العربية السعودية, تاريخ الدولة في ضمان التأثير الإيجابي على جميع القطاعات التي تتعامل مع هذه القوانين وتهتم بها، حيث يضمن التحديث الجديد زيادة الثقة في القضاء وزيادة القدرة على تحصيل المستحقات.

وفقًا لورقة نشرها مركز البحوث القانونية التابع للمملكة العربية السعودية، فإن نظام الإثبات يقوم على تمكين أطراف النزاع من تقديم أدلة صحيحة إلى القضاء من خلال الطرق والإجراءات التي نص عليها النظام, على وجود أو صحة واقعى قانونية متنازع عليها.

وأهم ما يهدف إليه نظام الإثبات الجديد تحديد إجراءات الإثبات وما يترتب عليها أمام المحاكم والجهات القضائية، والتوافق مع أفضل الممارسات والتجارب الدولية والقوانين المقارنة، ومواكبة المستجدات والتطورات العملية في الإثبات، وتسريع إجراءات التقاضي عبر تقييد تقديم الأدلة وفق مهل محددة، والوضوح والدقة في إجراءات الإثبات، وتعزيز الثقة والشفافية لتشجيع الاستثمار الأجنبي.

ونظام الإثبات السعودي، وهو الوسيلة الوحيدة التي يحدد القانون من خلالها وجود أو حتى عدم وجود حدث معين هو محل نزاع, والدليل هومن إثبات الحق أمام القضاء والعدالة، ثم يحكم القاضي بناء على البينة المعروضة عليه, يبين نظام الإثبات الذي تفرضه المملكة العربية السعودية في لوائحها وبنودها طريقة الإثبات المأخوذة وطريقة الاستدلال, وذلك في حالة توافر شروط معينة وهي (القبول، اليمين الكتابية، الشهادة، الأدلة والفحص والخبرة).

متى تمّ إطلاق نظام الاثبات الجديد:

تم الإعلان عن قانون الإثبات الجديد والمصادقة عليه رسمياً في المملكة العربية السعودية يوم الثلاثاء 28 ديسمبر 2021 م، الموافق 24 جمادى الأولى 1443 هـ، الذي أعلنه نائب رئيس مجلس الوزراء صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان، بالتزامن مع شهر فبراير. في مطلع عام 2021 م وحتى إصداره واعتماده من قبل مجلس الوزراء السعودي في حزمة من أربعة مشاريع قضائية تهدف إلى إصلاح النظام القضائي وتحقيق مصالح هذه المؤسسة المهمة وتحديثها.

مزايا مشروع نظام الاثبات السعودي الجديد:

تم اعتماد قانون الإثبات بعد بحث مستفيض في قانون الأدلة، ويستند التحديث الأخير إلى أفضل الممارسات الدولية وقواعد الإثبات المعمول بها في أفضل دول العالم على المستوى القضائي، وينعكس بشكل فعال في جميع الدعاوى القضائية في المملكة، لتلبية المعايير الإسلامية لديننا, وسيقطع نظام الأدلة الجديد في المملكة العربية السعودية شوطًا طويلاً في تقليص شجاعة الشهادة القضائية لدى بعض الأشخاص لاتخاذ قرارات في ظروف معينة، على عكس مظهر القضية، حيث تحظر فقرات جديدة قبول الشكل القديم المألوف للشهادة القضائية.

تعريف الإثبات

للوقوف على حقيقة ومفهوم الإثبات، فإن الأمر يستدعي التعرف علي مفهوم الإثبات في اللغة، ثم في اصطلاح القانوين:

تعريف الإثبات لغة:

الإثبات في اللغة: مشتق من مادة ثبت يقال ثبت الشيء يثبت ثباتاً وثبوتاً، والتثبت بالتحريك بيّنة، وأثبته: عرفه حق المعرفة، وأثبت حجَّته أقامها.

تعريف الإثبات فقها وقانوناً:

ليس هناك فرق كبير في معنى الإثبات بين المعنى اللغوي، ومعناه في الفقه الإسلامي صحيح أن الفقهاء القدامى لم يعرفوا الإثبات كمصطلح، ولكنهم تكلموا في كتبهم عن القضاء وأحكامه والبينات وأنواعها، وبالتالي فهناك ارتباط وثيق بين المعنى اللغوي، والشرعي في هذا المعنى، إذ يدور معنى الإثبات فيها حول إقامة الدليل، والحجة والبرهان على صحة ما يدعيه المدعي أمام القضاء بالطرق المشروعة.

تعريف الإثبات من الناحية الفقهية:

وجاء في الموسوعة الفقهية: ويؤخذ من كلام الفقهاء أن الإثبات: إقامة الدليل الشرعي أمام القاضي في جلسة قضائية على حق أو واقعة من الوقائع.

تعريف الإثبات قانوناً:

عرفه الدكتور السنهوري بأنه: هو إقامة الدليل أمام القضاء بالطرق التي حددها القانون على وجود واقعة قانونية ترتب آثارها وهذا التعريف يختص فقط بالإثبات القضائي ذلك أن الإثبات قد يكون قضائيا، وقد يكون غير قضائي، فالإثبات القضائي هو: الذي يتم عن طريق تقديم الدليل أمام القضاء أو المحكمين وهو في هذا يختلف عن الإثبات بالمعني العام، فالإثبات غير القضائي مثل الإثبات المجرد من كل قيد، ولا يكون أمام القضاء كالإثبات العلمي، والإثبات التاريخي فكل من هذين النوعين من الإثبات يتم بأي وسيله كانت بحثا عن الحقيقة المجردة).

فالإثبات وفقا لهذا التعريف يتميز بعدة خصائص يمكن إجمالها فيما يلي:

1- أنه الوسيلة الوحيدة التي يعتد بها القانون لتأكيد وجود الواقعة حول النزاع أو عدم وجودها، ومن ثم إمساء الآثار القانونية الموسوعية المترتبة على تلك الواقعة, وبالتالي فإن تأكيد وجود الواقعة حول النزاع أو نفيها لا يُقبل من غير إثبات، كأن يعتمد القاضي في حكمه على فصاحة الخصم وقوة عبارته، ونحو ذلك يعني ذلك أن يتم الإثبات بالطرق التي حددها القانون.

2- وجود تحديد ملزم للخصوم كما هو ملزم للقاضي، بحيث لا يحق للخصوم الاستناد في دعواهم إلى غير طرق الإثبات المقبول نظاماً، أو أن يخالفوا ضوابط النظام في عملية الإثبات أمام القضاء، فإن فعلوا وفق النظام ما وجب على القاضي أن يقبل ما قدموه.

أهمية الإثبات

وتكمن أهمية الإثبات القضائي في كون الإثبات من أهم وأدق المسائل التي تواجه القاضي وهو يؤدي وظيفة الفصل في الخصومات، وتحقيق العدالة؛ إذ إن قواعد الإثبات تهدف عموماً إلى كشف الحقيقة التي تتجسد في مظهرها النهائي في الحكم الذي يصدره القاضي في الدعوى المعروضة عليه، أو ما يعرف عنه بالحقيقة القضائية لذا تعمل الشريعة الإسلامية على التقريب بين الحقيقة الشرعية، والحقيقة القضائية، مستعينة في ذلك بظواهر الأمور، تاركة البواطن لعالم الغيوب، ويتضح ذلك من جعل موضع الدعوى في الفقه الإسلامي أن يكون متفقاً مع أحكام الشريعة

الإسلامية، ولو ظاهراً واعتبار حكم القاضي في الدعوى مظهراً للحكم الشرعي لذلك قيل بأن الحكم هو عنوان الحقيقة ومظهرها، إلا أن الحكم أو الحقيقة من المسائل القضائية التي يأتي دائما مطابقاً لحقيقة الواقع (الحقيقة الواقعية) فقد يحصل التعارض بينهما الأمر الذي يشكل خطراً على استقرار المعاملات وإهدارا للعدالة في المجتمع. ومن هنا لزمت العناية بمسألة الإثبات والتي تعتبر هي السبيل الأوحد لتحقيق التطابق - أو على الأقل التقارب - بين الحقيقتين الواقعية والقضائية فالحق أيا كان، يرتبط من الناحية الواقعية بالقدرة على إثباته؛ إذ لا يمكن التمتع بحق ما دون إقامة الدليل عليه عند النزاع, فالدليل وحده هو الذي يظهره ويجعل صاحبه يستفيد منه، كما أن القاضي لا يقيس بالحق المدعى به إلا إذا ثبت أمامه بالدليل الذي رتبه القانون له ولكن بالرغم من هذا الالتزام والارتباط الوثيق بين الحق والدليل عليه، فإن الدليل في الحقيقة هو شيء مختلف عن الحق ذاته؛ فهو لا يعدو أن يكون مجرد وسيلة لإثبات وجود الحق بشروطه وأوصافه، فلو كان الدليل باطل مثلاً فإن ذلك لا يحول دون إثبات الحق بدليل آخر.

وفيما يلي نعرض بعض ما جاء في نظام الإثبات الجديد:

الاحتجاج بالصوره الرسميه للمحرر الرسمي في حال فقدان الاصل

الماده (28) من «نظام الاثبات»

«إذا لم يوجد أصل المحرر الرسمي فتكون للصوره الرسميه حجيه الاصل، متى كان مظهرها الخارجي لا يسمح بالشك في مطابقتها للأصل، وما عدا ذلك من الصور فلا يعتد بها الا مجرد الاستئناس»

خصصت عموم الماده (147) من «نظام المرافعات»

"اذا كان اصل الورقه الرسميه موجودا، فان الصوره التي نقلت منها خطيا او تصويرا وصدرت من موظف عام في حدود اختصاصه صدق على مطابقاتها لاصلها تكون لها قوه الورقة الرسميه الاصليه بالقدر الذي يقرر فيه بمطابته الصوره للاصل وتحدي الصوره المصدقه مطابقه للاصل ما لم ينازع في ذلك احد الخصوم، وفيها هذه الحاله تراجع الصوره على الاصل، وكل صوره غير مصدقه بما يفيد مطابقاتها لاصلها لا تصلح للاحتجاه".

مثال:

اذا احتج المدعي بدعوه بصوره رسميه لمحرر رسمي، ولم تكن الصوره مصدقه بما يفيد مطابقتها لاصلها وانقره المدعي عليه صحه تلك الصوره ولم يوجد المحرر الاصلي وكان مظهر الصوره الخارجي لا يسمح بالشكل في مطابقتها للاصل.

ففي «نظام الاثبات» الجديد: يحتج بهذه الصوره.

أما «نظام المرافعات»: لا يحتج بها.

الاحتجاج بدفاتر التاجر المقدمه منه

الفقره(٢/١٣١) من نظام الاثبا ت»:

«تكون دفاتر التجاره الالزاميه المنتظمه حجه لصاحبها التاجر ضد خصمه التاجر. وتسقط هذه الحجيه باثبات عكس ما ورد فيها بكافه طرق الاثبات، بما في ذلك دفاتر الخصم»

لا يوجد ما يقابلها في نظام المرافعات ولا في نظام المحاكم التجاريه، لكنها قد تخالف ما جرى عليه العمل سابقا بناء على قواعد القضاء العامه، من عدم الاخذ باحتجاج المدعي بورقه ليس فيها توقيع او ختم منسوب للمدعي عليه لان ذلك يعتبر دعوه من المدعي.

مثال:

اذا احتج المدعي التاجر بدفتره الالزام الذي يتضمن بيع 1,000 قطعه على المدعي عليه التاجر وليس في الدفتر توقيع او ختم للمدعي عليه وانكر المدعي عليه انها 1000 وقرر انها تسعمائة.

ففي نظام الاثبات الجديد: يعتبر هذا الدفتر حجه للمدعي ما لم يثبت المدعى عليه خلافه.

ولمعرفه الدفاتر الالزاميه فقد يحسن الرجوع لنظام الدفاتر التجاريه الصادر بالمرسوم الملكي رقم(م/ 61)بتاريخ 1409/12/17 هجريا

اما ما جري عليه العمل سابقا: فلا يعد هذا الدفتر حجه كافية، لانه دعوه من المدعي.

الاخذ بقول طالب تقديم المحرر اذا امتنع الخصم من تقديمه

الفقره (2/135من ن:»ظام الاثبات

«اذا امتنع الخصم من تقديم المحرر المطلوب بعد امهاله مره واحده، عدت صوره المحرر التي قدمها الطالب صحيحه مطابقه لاصلها،ش فان لم يكن قد قدم صوره من المحرر، فل للمحكمه الأخذ بقول الطالب في ما يتعلق بشكل المحرر ومضمونه».

لا يوجد ما يقابلها في نظام المرافعات وقد تختلف تقديرات بعض القضاه لهذا الامتناع في قوه الاحتجاج.

مثال:

لو ادعي المدعي شراء الف قطعه من المدعي عليه التاجر، فأقر المدعي عليه بالشراء وانكره انه لالف قطعه وقرر انه لتسعمئة قطعه فقط، وبسؤال المدعي على بينته قرر انه فقد فاتوره الشراء الالكترونيه، وطلب المدعي من المدعي عليه احضار الفاتوره، فلم يحضره المدعي عليه بعد ما طلبتها منه المحكمه.

في نظام الاثبات الجديد: تأخذ المحكمه بقول المدعي في كميه القطع.

اما ما جرى عليه العمل سابقا: فيختلف القضاه في تقدير قرينه امتناع المدعي عليه من تقديم اصل الفاتوره.

تغريم الطاعن في صحه المحرر اذا ثبت صحته

الفقره (٣/٤/١) من نظام الإثبات»:

« اذا حكم بصحه المحرر كله فيحكم على من انكر بغرامه لا تزيد عن عشرة آلاف ريال».

لا يوجد ما يقابلها في نظام المرافعات».

مثال:

« اذا انكر المدعي عليه صحه توقيعه في المحرر العادي، فاجرت المحكمه المقارنه فتثبت لديها صحه التوقيع».

ففي نظام الاثبات الجديد: يحكم على المدعي عليه بغرامه لا تزيد على عشرة آلاف ريال.

اما في نظام المرافعات: فلا يغرم المدعى عليه شيئا.

اشتراط الاثبات بالكتابه لما يزيد على مئة ألف ريال

الفقره (١/٦٦) من نظام الاثبات

«يجب ان يسجد بالكتابه كل تصرف تزيد قيمته على مائه الف ريال او ما يعادلها او كان غير محدد القيمه»

خصصت عموم الماده (101) من نظام المرافعات»:

«يجب ان تكون الوقائع المراد اثباتها اثناء المرافعه متعلقه بالدعوه منتجها فيها جائزا قبولها».

مثال:

ادعى المدعي اقراضه المدعي عليه مئتي ألف ريال فأنكر المدعي عليه ذلك، فاحضر المدعي شاهدين على ذلك وقرر على وجود كتابه تثبت ذلك ولم يكن بين الطرفين مانع مادي او ادبي لكتابه الدين.

ففي نظام الاثبات الجديد: قد يقال بعدم قبول شهاده الشهود ويصرف النظر عن دعوي المدعي.

وفي نظام المرافعات: تقبل شهاده الشهود ويحكم للمدعي.

امهال احضار الشهود يكون لمره واحده

نسخت الماده 73من نظام الاثبات»:

«اذا طلب احد الخصوم امهاله لاحضار شهوده فيمهل مره واحده، فاذا لم يحضرهم في الموعد المحدد بغير عذر تقبله المحكمه او احضار منهم من لم توصل شهادته؛ فعلى المحكمه ان تفصل في الخصومه».

نسخت الماده 126 من نظام المرافعات:

« اذا طلب احد الخصوم انهااله لاحضار جهوده الغائبين عن مجلس الحكم فيمحل اقل مده كافيه في نظر المحكمه فاذا لم يحضرهم في الجلسه المعينه او احضر منهم من لم توصل شهادته امهل مره اخرى مع انذار باعتباره عاجزا ان لم يحضرهم، فاذا لم يحضرهم في الجلسه الثالثه او احضر منهم من لم تصل شهادته فللمحكمه ان تفصل في الخصومه».

مثال:

طلب المدعي المهله لاحضار الشهود في رفعت الجلسه لذلك، فلما جاءت الجلسه الثانيه طلب مهله اخرى لاحضار الشهود، ولم يقدم عذرا مقبولا لذلك.

ففي نظام الاثبات الجديد: لا تقبل المهله الثانيه، ويحكم في الدعوي.

أما في نظام المرافعات: فتقبل المهله الثانيه، ويفهم بانها المهله الاخيره.

اداء الشهاده كتابة

الفقره (١/٧٤) من نظام الاثبات:

« تؤدي الشهاده شفاها، ويجوز ادائها كتابه باذن المحكمه»

نسخه جزءا من الماده 124 من نظام المرافعات:

« تؤدى الشهاده شفهي ولا يجوز الاستعانه في ادائها بمذكرات مكتوبه الا باذن القاضي وبشرط ان تسوغ ذلك طبيعه الدعوي»

مثال:

أذنت المحكمه للشاهد ان يؤدي الشاهد شهادته بالمرافعه الكتابيه من دون جلسه مرئيه.

ففي نظام الاثبات الجديد: اذن المحكمه صحيح واداء الشهاده بالكتابه صحيح.

اما في نظام المرافعات: أداء الشهاده بالكتابه غير صحيح ولا بد من ادائها شفهيا.

تحليف الشاهد عند الاقتضاء

الفقره (٢/٧٤) من نظام الاثبات:

« يجوز للمحكمة تحليف في الشاهد عند الاقتضاء، واذا امتنع عن الحلف فتقدر المحكمه اثر ذلك».

لا يوجد ما يقابلها في نظام المرافعات».

مثال:

احضر المدعي شهودا، استرابت منهم المحكمه ريبه لا تكفي لاسقاط شهادتهم.

ففي نظام الاثبات الجديد: للمحكمه تحليف الشهود.

اما ما جرى عليه العمل سابقا: فيختلف اجتهاد القضاة في ذلك بناء على اختلاف الفقهاء في مساله تحليف الشهود.

عدم الحاجه الى احضار مزكين للشهود

الفقره (٢/٧٩) من نظام الاثبات:

« للمحكمه تقدير عداله الشاهد من حيث سلوكه وتصرفه وغير ذلك من ظروف الدعوي، دون حاجه الى التزكيه، ولها عند الاقتضاء الاستعانه في تقدير العداله بما تراه من وسائل».

لا يوجد ما يقابلها في نظام المرافعات، وقد جرى العمل في الغالب على طلب المذكرين للشهود للتحقق من عدالتهم بناء على ما نص عليه الفقهاء من اشتراط ثبوت عداله الشهود.

مثال:

احضر المدعي شاهدين لدعواه.

ففي نظام الاثبات الجديد: لا يلزمه احضار مزكيين للشاهدين.

أما ما جري عليه العمل سابقا: يلزمه احضار مزكيين لاثبات عداله الشاهدين.

سماع شهاده النفي في الطلب المستعجل

الفقرة (٢/٨١) من نظام الاثبات

« ١- يجوز لمن يخشى فوات فرصه الاستشهاد بشاهد على موضوع لم يعرض بعض على القضاء ويحتمل عرضه عليه اي يطلب في مواجهه ذوي الشان سماع هذا الشاهد ويقدم الطلب بدعوه مستعجله للمحكمه المختصه؛ وفقا للاجراءات المنظمه لذلك وعند تحقق الضروره، تسمع المحكمه شهاده الشاهد متى كانت الواقعه مما يجوز اثباتها بشهاده الشهود.

٢- يجوز للمحكمه سماع شهاده نفي بناء على طلب الخصم الاخر بالقدر الذي تقتضيه ظروف الاستعجال في الدعوي».

أضافت علي الفقره 3/3 من لائحه نظام المرافعات:

« يقبل الطلب بالاستيثاق لحق يخشى زوال دليله عند النزاع ولو من غير حضور الخصم الاخر، ومن ذلك: طلب المعاينه لاثبات الحاله او اثبات شهاده يخشى فواتها، ويكون ذلك وفقا لاحكام القضاء المستعجل».

مثال:

اذا سمعت شهاده شهود المدعي الذي يخشى زوالها، وطلب المدعي عليه سماع شهاده شهوده بما يقتضيه الاستعجال في الدعوى.

ففي نظام الاثبات الجديد: تسمع شهاده شهود المدعي عليه، في القضيه المستعجله نفسها.

أما في نظام المرافعات: فقد يقال انها لا تسمع في القضيه المستعجله نفسها.

الحكم بمصروفات الشاهد في نفس القضيه

الماده(٨٣) :من نظام الإثبات

« تقدر المحكمه - بناء على طلب الشاهد - مصروفات انتقاله ومقابل تعطيله، ويتحملها الخصم الذي خسر الدعوي، الا اذا كانت الخساره نسبيه فيتحمل كل من الخصوم بقدر خسارته. وتبين المحكمه ذلك في الحكم الصادر في موضوع الدعوى».

لا يوجد ما يقابلها في نظام المرافعات».

مثال:

اذا احضر المدعي شهوده للمحكمه حضوريا بطلب من المحكمه، وحكم له في الدعوي، وطلب الشاهد مصروفات انتقاله ومقابل تعطيله في ذلك اليوم.

ففي نظام الاثبات الجديد: تقدر المحكمه مصروفات انتقاله ومقابل تعطيله ويحكم له بذلك على المدعي عليه في نفس القضيه.

اما ما جرى عليه العمل سابقا: فللشاهد رفع دعوى مستقله في ذلك.

توجيه اليمين في غير الحقوق الماليه

مفهوم المخالفه للفقره (١/٩٦) من نظام الاثبات:

« يجوز ان توجه اليمين في الحقوق الماليه، وفي اي حاله تكون عليها الدعوي، وفقا للاحكام الوارده في هذا الباب».

لا يوجد ما يقابلها في نظام المرافعات، ويختلف القضاه في ذلك بحسب اختلاف الفقهاء، وقد كان الغالب على راي المذهب بعدم توجيه اليمين الا في الحقوق الماليه وما يؤول اليها.

مثال:

ادعت المدعيه ان زوجها طلقها وعجزت عن البينه.

فمفهوم المخالفه لنظام الاثبات الجديد: قد يقال بانه ليس لها توجيه يمين النفي على المدعي عليه، فيحكم برد دعواها، لان الحق غير الماني لا توجه فيه اليمين.

أما ما جرى عليه العمل سابقا: فلها توجيه اليمين في اي حق، وان كان عمل كثير من القضاه على تخصيص هذه الماده بالمذهب الحنبلي من عدم توجيه اليمين الا في المال او ما يؤول اليه.

عدم طلب اليمين بعد الحكم النهائي

الفقره (٣/٩٧) من نظام الاثبات:

« للمدعي طلب يمين خصمه، ما لم يفصل في الدعوه بحكم نهائي»

لا يوجد ما يقابلها في نظام المرافعات، لكنها تخالف ما جرى عليه العمل بناء على المذهب الحنبلي من اجابه المدعي طلب يمين المدعي عليه ولو كان ذلك بعد صدور الحكم النهائي.

مثال:

ادعى المدعي دينا على المدعي عليه فانكر المدعي عليه ذلك فاجز المدعي عن البينه، بسؤاله هل يطلب يمين المدعي عليه قال: لا فحكم برد الدعوى واكتسب الحكم القطعيه، ثم تقدم المدعه بطلب يطلب فيه يمين المدعي عليه.

ففي نظام الاثبات الجديد: يرفض طلب المدعي يمين المدعي عليه.

اما ما جرى عليه العمل سابقا: فيقبل طلب المدعي، ويحدد موعد لتحليف المدعي عليه، فان نكل المدعي عليه فيرجع عن الحكم ويحكم للمدعي.

الحكم على الخاسر بدفع رسوم الخبره من دون مطالبه

الماده 122 من نظام الاثبات:

«يتحمل الخصم الذي خسر المطالبه محل الخبره المبلغ المقرر للخبره، الا اذا كانت الخساره نسبيه فيتحمل كل من الخصوم بقدر خسارته، وتبين المحكمه ذلك في الحكم الصادر في موضوع الدعوي».

اضافت على الماده(129)من نظام المرافعات:

«اذا لم يوضع الخصم بمبلغ المكلف بايداعه في الاجل الذي عينته المحكمه جاهزه للخصم الاخر ان يقوم باداع هذا المبلغ دون اخلال بحقه اذا حكم له في الرجوع على خصمه».

مثال:

اذا دفع المدعي رسوم الخبره، فحكم له على المدعي عليه، ولم يطلب المدعي الزام المدعي عليه برسوم الخبير.

ففي نظام الاثبات الجديد: تحكم المحكمه على المدعي عليه، بدفع الرسوم التي دفعها المدعي للخبير.

أما في نظام المرافعات: لا يحكم بذلك، وللمدعي المطالبه بذلك دعوي مستقله.

الخاتمة :

ويتضح لنا مما استطلعناه من هذا النظام الجديد أنه سيفعل التشريعات التي تقضي على تباين الأحكام وتثبت الوضوح في القواعد الحاكمة من الوقائع والممارسات، وأنه على المدعي عبء تقديم البينة على دعواه، وإلا سيكون خاسراً لها، ويمكن إلزام صاحب الدعوى تعويض المدعى عليه، لأنه لم يستطع إثبات ما طالب به"، والنظام أوضح الدليل والقرينة وأنواع اليمين أمام المحاكم وكيف يتم التعامل مع الأدلة المتناقضة، مشدداً على أن النظام يكرس مبدأ أن الأصل براءة الذمة، وأن الإنسان الذي يتهاون في إثبات حقوقه ولا يدون معاملاته ورقياً أو إلكترونياً أو يوثق تعاملاته المالية رسمياً أو يشهد الغير، فإن حقه قد يضيع أو يصبح صعب المنال.

الموضوع	الصفحه
متى تمّ إطلاق نظام الاثبات الجديد	2
مزايا مشروع نظام الاثبات السعودي الجديد	2
تعريف الإثبات	2
فالإثبات وفقا لهذا التعريف يتميز بعدة خصائص يمكن إجمالها فيما يلي:	3
أهمية الإثبات	4
وفيما يلي نعرض بعض ما جاء في نظام الإثبات الجديد:	4
الاحتجاج بالصوره الرسميه للمحرر الرسمي في حال فقدان الاصل	4
الاحتجاج بدفاتر التاجر المقدمه منه	5
الاخذ بقول طالب تقديم المحرر اذا امتنع الخصم من تقديمه	6
تغريم الطاعن في صحه المحرر اذا ثبت صحته	6
اشتراط الاثبات بالكتابه لما يزيد على مئة ألف ريال	7
امهال احضار الشهود يكون لمره واحده	8
اداء الشهاده كتابة	8
تحليف الشاهد عند الاقتضاء	9

عدم الحاجه الى احضار مزكين للشهود	9
سماع شهاده النفي في الطلب المستعجل	10
الحكم بمصروفات الشاهد في نفس القضيه	11
توجيه اليمين في غير الحقوق الماليه	11
عدم طلب اليمين بعد الحكم النهائي	12
الحكم على الخاسر بدفع رسوم الخبره من دون مطالبه	12
الحكم على الخاسر بدفع رسوم الخبره من دون مطالبه	13
الفهرس	14
الفهرس	15
المراجع	16

المراجع

(١) حجيه الاثبات بالاقرار في النظام السعودي اعداد محمد احمد احمد سويلح

(٢)

https://mohamie-.
riyadh.com/%d8%b4%d9%87%d8%a7%d8%af%d8%a9-
d8%a7%d9%84%d8%b4%d9%87%d9%88%d8%af-%
d9%81%d9%8a-%d9%82%d8%a7%d9%86%d9%88%d9%86-%
/d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%ab%d8%a8%d8%a7%d8%aa%

(٣)

https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/2022/01/09/%D9%83%D9%8
4-%D9%83%D8%A7-%D8%AA%D8%B1%D9%8A%D8%AF-
%D9%85%D8%B9%D8%B1%D9%81%D8%AA%D9%87-%D8%B9%D9%86-
%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-
%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AB%D8%A8%D8%A7%D8%AA-
%D9%81%D9%8A-
%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9

(٤)

wikiwand.com , نظام الاثبات (السعودية) , 2022/01/03

(٥)

spa.gov.sa , عام / تصريح لسمو ولي العهد بمناسبة صدور نظام الإثبات , 2022/01/03